محددات السلوك الانتخابي في الجزائر

أ. لحبيب بلية أستاذ محاضر "ب"
أ. عبد الله بلغيث أستاذ محاضر "أ"
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

ملخص:

إن الأهمية البالغة التي تكتسيها الانتخابات في تجسيد ومن ثم تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية قد دفعت بالعديد من الدارسين إلى البحث والتعمق في مضمونها، وصولا إلى تشكل علم قائم بذاته يسمى بعلم اجتماع الانتخابات، والذي يختص بدراسة الانتخابات كحقل اجتماعي سياسي.

وفي هذا الصدد يعتبر موضوع السلوك الانتخابي من أهم المواضيع التي يدرسها ويعالجها هذا العلم من خلال الاهتمام بالعامل الاجتماعي في العملية الانتخابية، باعتبار أن من أهم عناصر هذه العملية هو الكائن الاجتماعي المتمثل في الناخب والمرشح والذي له خصائصه الاجتماعية التي لها أثر كبير في أدائه.

إن دراسة السلوك الانتخابي في عمومه، وفي الجزائر بالخصوص، تهدف إلى التعرف على أهم مظاهره، والعوامل التي تؤثر فيه وتساهم في بنائه وتحديده، وهو موضوع دراستنا هذه التي تأتي كمحاولة لتسليط الضوء أكثر على هذه العوامل التي تمثل في نفس الوقت محددات لهذا السلوك.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات؛ السلوك الانتخابي؛ النظام الانتخابي؛ الثقافة السياسية؛ التنشئة السياسية.

Résumé:

L'importance des élections dans l'incarnation puis la consolidation et la consolidation du processus démocratique a conduit de nombreux chercheurs à approfondir et à approfondir leur contenu pour former une science autonome appelée sociologie électorale, qui traite de l'étude des élections en tant que domaine sociopolitique. À cet égard, le sujet du comportement électoral est l'un des éléments les plus importants étudiés et abordés par cette science en tenant compte du facteur social dans le processus électoral, considérant que l'un des éléments les plus importants de ce processus est l'objet social de l'électeur. L'étude du comportement électoral en général et algérien en particulier vise à identifier les manifestations les plus importantes et les facteurs qui influencent et contribuent à sa construction et à son identification, objet de notre étude qui tente d'éclairer ces facteurs, déterminants en même temps de ce comportement. Mots-clés: élections, comportement électoral, système électoral, culture politique;

مقدمة:

تعتبر الانتخابات محور وجوهر العملية الديمقراطية، فحجر الأساس في الديمقراطية كما يذكر "جون ديوي" (J. Dewey) هو مشاركة الأفراد الناضجين في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة، وقدرتهم على التأثير في صنع السياسات العامة في دولهم، ولا جدال في أن جميع النظريات تؤكد على عنصر المشاركة في الأنظمة الديمقراطية، وتعد العملية الانتخابية أهم الآليات المرسخة والضامنة لمشاركة واسعة وفعالة لكل فئات المجتمع.

ونظرا لأهمية الانتخابات بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة فقد كثرت الدراسات حولها، ووسع ذلك من دائرة المهتمين بها، حيث لم يعد الأمر مقتصرا على الباحثين في العلوم السياسية، وإنما تعداه إلى الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس، الذين اهتموا خاصة بالسلوك الانتخابي، وأدى ذلك إلى ظهور نظريات كثيرة ومتعددة تفسره بحسب المجال الذي

تنتمي إليه، وتبعا لذلك ظهر فرع متخصص في دراسة هذا السلوك هو علم اجتماع الانتخابات، الذي يختص بدراسة الانتخابات كحقل اجتماعي سياسي، من خلال الاعتماد على استطلاعات الرأي حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة عن طريق المقابلة التي تجري بعد الانتخابات، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات، وكذا دراسة أنماط التصويت والسلوك الانتخابي، الذي يعتبر محورا هاما في ميدان علم اجتماع الانتخابات.[1]

ويرى العديد من الباحثين أن أبوة فرع علم اجتماع الانتخابات تعود إلى المفكر الفرنسي "سيغفريد" (André Siegfried) مؤلف كتاب: "الجدول السياسي لغرب فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة" (Tableau politique de la France de l'ouest sous la III République) الصادر سنة 1913 والذي تساءل فيه حول الامتدادات السياسية للجغرافيا البشرية، كما اقترح فيه الإحاطة بالعوامل المفسرة للسلوك الانتخابي.[2] ثم تلى ذلك الدراسات التي قام بها "لازارسفيلد" (Paul Lazarsfeld) وزملائه من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية حول السلوك الانتخابي لناخبي مقاطعة "إيري" بمدينة "أوهايو" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 1940، والتي تم نشرها سنة 1944 في الكتاب الذي جاء تحت عنوان: "اختيار الشعب: كيف يصنع الناخب رأيه خلال الحملة الرئاسية" (The People's Choice : How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign)، والذي حاول فهم الطريقة التي يتشكل بها ويتحول وينمو رأي الناخب تحت تأثير الدعاية التي خضع لها.[3]

لذلك، ومن أجل تشخيص الواقع الانتخابي في الجزائر، وتحديد مختلف العوامل التي تؤثر في العملية الانتخابية، يجدر بنا طرح الإشكالية التالية: ما هي مختلف المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي في الجزائر ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية سنعالج العناصر والنقاط الآتية:

أولا- مفهوم السلوك الانتخابي:

1- تعريف السلوك الإنساني.

2- تعريف الانتخاب.

3- تعريف السلوك الانتخابي.

ثانيا- الاقترابات النظرية لدراسة السلوك الانتخابي:

1- الاقتراب البيئي.

2- اقتراب مدرسة "ميشغن".

3- الاقتراب السيكولوجي.

4- الاقتراب العقلاني (اقتراب التحليل الإستراتيجي).

5- اقتراب السلوك التفضيلي.

ثالثا- محددات السلوك الانتخابي:

1- المحددات السياسية.

2- المحددات التنظيمية والقانونية.

3- المحددات الاجتماعية والاقتصادية.

خاتمة:

أولا- مفهوم السلوك الانتخابي:

1- تعريف السلوك الإنساني: لقد أصبح موضوع السلوك الإنساني من المواضيع الأساسية للبحث على اعتبار أنه يقبل الخضوع للملاحظة، فهو يمثل الاستجابة لمثير ما وفقا للمعادلة النفسية المأثورة التي يقوم عليها التحليل السلوكي: مثير-

كائن حي – استجابة[4]، مما دفع إلى الاهتمام أكثر بالدراسات السلوكية في حقل الدراسات الاجتماعية كمدخل واقترابات للتحليل.

والسلوكية: "هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، وبصيغة أخرى الاقتراب السلوكي هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الإمبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات وفق مبادئ وقواعد محددة وتقاليد وأسس البحث الإمبريقي الحديث".[5]

أما السلوك فيعرف على أنه: "كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مختلفة، موجهة نحو إشباع حاجاته النفسية أو أفعال عشوائية، كاستجابات تلقائية لمنبهات اجتماعية أو غير ذلك انطلاقا من رغبة ذاتية في التعبير عن الكيان الذاتي للشخصية".[6]

إن دراسة السلوك الإنساني لا بد وأن تأخذ في الاعتبار طبيعة وخصائص الموقف، ومن ثم لا نتوقع أن نجد تفسيرا نمطيا يصلح لكل الناس في كل المواقف. معنى هذا أن العلوم السلوكية لا تدرس السلوك في فراغ لكن تدرسه في واقع محدد.[7]

2- تعريف الانتخاب: يعرف الانتخاب بأنه اختيار الشخص أو أكثر من بين المرشحين لممثليهم في تسيير وحكم البلاد، ويعرفه الفقه القانوني الفرنسي بأنه: "حق اختيار على نحو تتسابق فيه الإيرادات المؤهلة لتلك الممارسة".

ويعرفه "ديفد ايستن" (David Easton) بأنه: "تعبير يقدمه المواطنون عما ينتظرونه من النظام السياسي، ويقوم هذا الأخير بالتعبير عن تلك الأماني في شكل قرارات تطبق على المحكومين، مثيرا ردود أفعال تتجسد هي الأخرى في شكل أماني جديدة وهكذا".[8]

كما عرف "ميشيل روش" (M. Rush) و"فيليب ألتوف" (P. Altoff) الانتخابات بأنها: "عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخاب من موقف لآخر طبقا لثلاث تساؤلات من الذي ينتخب، ينتخب من، كيف تتم عملية الانتخاب".[9]

3- تعريف السلوك الانتخابي: بانتقال المدرسة السلوكية إلى المجال السياسي بدأ الحديث عن السلوك السياسي، وذلك بالبحث في الأفعال والأعمال وردود الأفعال السياسية، والتي تصدر عن رجال السياسة بغية التوصل إلى أهم الدوافع التي أدت لهذه السلوكات، وهل يمكن أن تتكرر هذه السلوكات إذا ما تكررت الظروف التي وجدت فيها أو الأدوار.

وتبعا لذلك فقد تعددت النماذج في دراسة ظاهرة السلوك السياسي بصفة عامة والانتخابي بصفة خاصة، بداية بأعمال كل من "روبرت دال" (Robert Dahl) و"ديفد ترومان" (David Truman) وهما من علماء السلوكية في بدايتها خلال الخمسينات، بحيث اعتبر المذهب السلوكي (Behavioral Approach)، كواحد من أهم المناهج الفعالة التي أخذت على عاتقها دراسة السلوك الفعلي للظاهرة السياسية انطلاقا من حقيقة أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية، ولعل كتابات "غابريال ألموند" (G. Almond) و"كارل دوتيش" (K. Deutsch) هي مجموعة من أهم الأمثلة في هذا الصدد.[10]

ويمكن القول أن السلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...).

يعرف "العزي" السلوك الانتخابي بأنه: "تعبير وتمثيل حي للمشاركة السياسية وتتوفر فيه صفة الجماعة لأنه سلوك جماعي إحصائي".[11]

وبالتالي يعد السلوك الانتخابي أحد مظاهر السلوك السياسي، كما أنه تعبير واقعي عن المشاركة السياسية، وهو سلوك جماعي ذو أبعاد إحصائية، وهو يأخذ أحد الشكلين: التصويت (إيجابي أو سلبي) أو الامتناع (عدم التسجيل في القوائم الانتخابية أو العزوف عن التصويت).

ثانيا- الاقترابات النظرية لدراسة السلوك الانتخابي: يعد علم اجتماع الانتخابات، من أبرز وأقوم فروع علم الاجتماع العام، إذ ظهر كحقل اجتماعي سياسي يهتم بتأثير العامل الاجتماعي في العملية الانتخابية. وقد استطاع رواد هذا التخصص أن يطوروا العديد من الاقترابات والمفاهيم وآليات القياس الخاصة بأبرز موضوع في هذا الحقل وهو موضوع السلوك الانتخابي، خاصة مع سيطرة المدرسة السلوكية على الدراسات السياسية والاجتماعية في ستينيات القرن الماضي[12]، والتي حاولت وضع نماذج ومفاهيم مغلقة على شكل قوانين واستدلالات حتمية لفهم سلوك الناخب والمواطن أثناء كل من مراحل العملية الانتخابية. لقد ارتبط مفهوم السلوك الانتخابي بمفاهيم عديدة أخرى أهمها: السلوك السياسي، التوجهات الانتخابية، الامتناع عن التصويت، المقاطعة الانتخابية، الاغتراب السياسي وغيرها، الأمر الذي سيجعلنا في البداية نتوجه نحو تحديد مفهوم دقيق للسلوك الانتخابي، ثم دراسة أهم الاقترابات النظرية المفسرة له.

إن السلوك السياسي بالمفهوم العام هو أحد أنماط السلوك الاجتماعي العام، حيث يخضع إلى نفس شروطه وأحكامه وقوانينه، إلا أنه يتعلق خاصة بشؤون الحكم والشأن السياسي العام، وهو مجموعة النشاطات والأفعال التي يقوم بها الفرد أو الجماعة فيما تعلق بالشأن السياسي وقضايا الحكم، وتنتج عن تبني الأطراف المختلفة لمواقف وانطباعات سياسية حول التنظيم السياسي للمجتمع، وتوزيع السلطة فيه، ومركزها من هذا التوزيع وغيرها[13]، بحيث لا يقتصر السلوك السياسي على الأفراد والمجموعات والتنظيمات الرسمية القيادية فقط، بل يشمل كذلك، كل الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع العام، وإذا كان السلوك السياسي يتعلق بالشأن السياسي العام، فإن السلوك الانتخابي كمفهوم جزئي ودقيق يتعلق بشكل خاص بالعملية الانتخابية. هذا وبرز الاهتمام أكثر بموافق وانطباعات وأفعال وتوجيهات الناخبين أثناء المواعيد الانتخابية، بعد انتقال المجتمعات من أسلوب الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية التمثيلية، خاصة بعدما استفادت المدارس والبحوث السياسية والاجتماعية في إطار المدرسة السلوكية من حقول معرفية أخرى خاصة علم الإحصاء والرياضيات[14]، ما جعل الدراسات السياسية للسلوك الانتخابي تستفيد أكثر من التعداد السكاني والتوزيع الإحصائي والجغرافي للهيئة الناخبة[15]، وقد انعكس ذلك إيجابا على تطور استطلاعات الرأي حول الانتخابات ومراكز دراسة نوايا التصويت في الكثير من الدول، وفي هذا السياق ركزت الدراسات السياسية للسلوك الانتخابي على ثلاثة أسئلة رئيسية، وهي:

- هل سينتخب المواطن ؟
- لماذا ينتخب المواطن ؟
- كيف ولصالح من سينتخب المواطن ؟

وهذا بعد أن تمكنت العديد من الاقترابات النظرية من تحديد مجموعة من العوامل الاجتماعية، والسياسية، والقانونية، والثقافية، والاقتصادية والسيكولوجية المسؤولة عن الإجابة على تلك الأسئلة، وانطلاقا من مجموع التعاريف الخاصة بالسلوك الانتخابي، يمكن القول أن هذا الأخير هو كل أشكال التصرف والأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن أثناء موعد انتخابي معين، نتيجة تأثيره بمجموعة من العوامل والمتغيرات والدوافع: (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، والاقتصادية)، وهي تتضمن عملية التصويت، كما تتضمن عملية الامتناع عن التصويت والتصويت السلبي، وتتضمن كذلك في حالة التصويت الايجابي، ميولات وتوجهات الناخب واختياراته وتفضيلاته أثناء كل موعد انتخابي معين[16]. كما تؤكد أغلبية الدراسات حول موضوع السلوك الانتخابي، أن هذا السلوك عرضه دوما للتغير والتحول، وأن هناك مجموعة من العوامل المسؤولة عن توجهات الناخبين وسلوكاتهم، وهو الموضوع الذي ارتأت العديد من المدارس النظرية معالجته محاولة بناء نماذج واقترابات مفسرة للسلوك الانتخابي للفرد، ويمكن تحديدها على النحو التالي:

1- الاقتراب البيئي: ينتمي هذا الاقتراب في أصله إلى الدراسات البيولوجية وعلوم الأحياء، التي تركز عند دراسة الكائن الحي، وعلى مسألة علاقته ببيئته الحسية وغير الحسية التي يعيش فيها. وتم استغلال هذا الاقتراب في العلوم الاجتماعية والسياسية على النحو الذي يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين البيئة المادية وغير المادية للإنسان من جهة، وسلوكاته الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى، ثم تم استغلال هذا الاقتراب في دراسة السلوك الانتخابي، خاصة مع أعمال "سيغفريد" (A. Siegfried) في مجال الانتخاب الجغرافي، والذي قام ببحث بعنوان (الجدول السياسي لغرب فرنسا) سنة 1913 درس فيه مدى تأثير جيولوجية الأرض ونظام السكن ونظام الملكية ورجال الدين على السلوك الانتخابي للناخبين الفرنسيين[17]. بعدها درس "إيف لاكوست" (Yves Lacoste) علاقة التصويت بالمجال الجغرافي وبمقارنة نتائج الدراسة في 22 إقليما فرنسيا.[18] كما نجد أعمال "بونل بوا" (Ponl Bois) و"موريس أغولهن" (M. Agulhon) في دراستهما عن تجانس الأفراد داخل المنطقة الجغرافية الواحدة، ومدى تأثير المجال الجغرافي من حيث التضاريس السهلة أو الوعرة، ومن حيث تجميع السكان أو انتشارهم في المدن والأرياف، على السلوك الانتخابي والأداء الحزبي أثناء المواعيد الانتخابي. في نفس السياق، كانت أعمال "فرانسوا قوجيل" (F. Gogel) بعنوان "التاريخ الانتخابي" سنة 1945 رائدة في مجال الجغرافية الانتخابية.[19]

2- اقتراب مدرسة "ميشغن" (Michigan): يعتبر المفكر "بول لازارسفيلد" (Paul Lazarsfeld) أحد أهم رواد هذا الاقتراب بعد أعمال التي قام بها مع مجموعة من الباحثين ضمن مركز أبحاث جامعة "ميشغن" (Michigan) حيث يعبر هذا الاقتراب أن الانتخاب سلوك فردي ولكنه موجه ومحدد من طرف العديد من العوامل والمتغيرات المختلفة، حددها هذا الاقتراب في العامل السوسيو-ديمغرافي ويتضمن الجنس والسن والإقامة والكثافة السكانية، والعامل السوسيو-اقتصادي والذي يتضمن الانتماءات المهنية ومستوى الأجور، وكذا العامل السوسيو-ثقافي ويتضمن مستويات التعليم والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية. ولقد ركز هذا الاقتراب من ضمن أهم فروضه على مسألة مدى أهمية أحد العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى والتي تختلف من مجتمع إلى آخر على حسب درجة حداثته وتقدمه الاقتصادي وبناءه الديمقراطي.[20] كما تندرج ضمن هذا الاقتراب أعمال كل من "ليبست" (Seymour Martin Lipset) و"روكان" (Stein Rokkan) ابتداء من سنة 1960 حول انعكاس الانقسامات الاجتماعية (الطبقية والدينية خاصة) على السلوك الانتخابي.[21]

3- الاقتراب السيكولوجي: يركز هذا الاقتراب على العوامل النفسية ودورها في توجيه السلوك الانتخابي للفرد، وفي هذا السياق تلعب الاستعدادات النفسية وطبيعة الشخصية دورا مهما في تحديد توجهات الناخب أثناء المواعيد الانتخابية. وهي ناتجة عن جملة التلقينات التي يتلقاها الأبناء من أبائهم طيلة فترات الطفولة، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات العائلية المستقرة أو المضطربة، وطبيعة البيئة الاجتماعية الدينية المحافظة أو المدنية الحداثية التي تعمل هي الأخرى على البناء النفساني السيكولوجي للفرد، والذي بدوره يعمل على توجيه المواطن الأمريكي (على أساس أن أصحاب هذا الاقتراب، قد قاموا ببحثهم ضمن أبحاث الجامعة الأمريكية بميشغن) لصاحب الجمهوريين أو الديمقراطيين.[22]

4- الاقتراب العقلاني (اقتراب التحليل الإستراتيجي): منذ بداية السبعينات بدأت الدراسات السياسية والاجتماعية لموضوع الانتخابات تتأثر بشكل واضح بالمدرسة السلوكية والأساليب الإمبريقية في البحث، مما أنعكس على الباحثين اللذين اعتمدوا على اقترابات أكثر علمية ومنهجية في دراسة السلوك الانتخابي، وعلى رأسهم "أنطوني داونز" (Anthony Douns) الذي ينطلق من فرضية أساسية وهي: أن السلوك الانتخابي للفرد عقلاني ومحسوب، حيث ركز "أنطوني" على فكرة عملية المفاضلة على أساس أن كل ناخب يسعى دائما إلى تحقيق مصالحه من خلال عملية الانتخاب، بعد قيامه بعمليات حسابية يحدد فيها المكاسب والتكاليف (الخسائر)، ثم يتوجه نحو السلوك الانتخابي بالمنظور النفعي الذي يسعى من خلاله دائما إلى تعظيم مكاسبه والتقليل من خسائره. وبالتالي يفترض هذا النموذج أن

الناخب على درجة كبيرة من الوعي بمصالحه وأولوياته، كما أنه يمتلك جميع المعلومات حول إدراك أولوياته، كما أنه يمتلك جميع المعلومات الكافية التي تمكنه من إجراء المقارنات أمام ما يعرض أمامه من منتوجات سياسية في السوق السياسي، خاصة أثناء عملية الاتصال السياسي ضمن الحملات الانتخابية.[23]

5- اقتراب السلوك التفضيلي: يتزعم هذا الاقتراب في دراسة السلوك الانتخابي الباحث "دنيس ليندن" (Denis Lindon) الذي ينطلق من فرضية أساسية هي أن السلوك الانتخابي للفرد هو محصلة إحدى عملتي المفاضلة التالية:

أ-نموذج المرشح المثالي: يعتبر هذا النموذج أنه لكل ناخب صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، وهو سيسعى يوم الاقتراع إلى اختيار المرشح الذي يتماثل أو يقترب أكثر من الصورة النمطية التي في ذهنه، وهي نتاج عوامل اجتماعية ونفسية وتفضيلات مستقبليه للناخب.

ب-نموذج الإلغاء والاختيار المثالي: اقترح "ليندن ووال" (Denis Lindon et Pierre Weill) هذا النموذج عند دراستها للسلوك الانتخابي سنة 1974، ويفترض من خلاله أن الناخب يجري مقارنات بين المرشحين استنادا إلى مجموعة من المعايير محددة مسبقا، حيث يقوم بالإقصاء التدريجي للمترشحين الذين يمتلكون أكبر عدد من المساوئ والذين يتصفون بالعجز عن حل المشاكل والقضايا العالقة، ثم يتحول في المرحلة الثانية إلى التركيز على الجوانب الايجابية في المترشحين، وفي حالة عدم توصل الناخب إلى المرشح المثالي، يتم صياغة معايير جديدة يقارن من خلالها بين المترشحين الذين لم يتم إقصائهم في المرحلة السابقة ليقرر الناخب في الأخير، المرشح المفصل ضمن مجموعة المترشحين.[24]

ثالثا- محددات السلوك الانتخابي: يمكن تمييز سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري في العملية الانتخابية من خلال الموقف المعبر عن بالمشاركة، وبالتالي التصويت أو المقاطعة والعزوف عن التصويت، وكل ذلك يتغذى من عدة عوامل فالممتنعون يمكن تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات واضحة المعالم، هي: [25]

الأولى: وجود حالة من الإحباط السياسي في صفوف المواطنين، جراء استمرار الدوران في الحلقة المفرغة للازمة السياسية في البلاد إضافة إلى اللامبالاة وعدم الاكتراث بالعملية الانتخابية، وهي مجموعة قائمة في كل مجتمع لا ترى سببا كافيا لمشاركتها في عملية الاقتراع.

الثانية: الممتنعون احتجاجا على سياسة الدولة أو على أداءات الأحزاب، وهؤلاء غير منظمين ولكن في ازدياد كبير.

الثالثة: الممتنعون إيديولوجيا وهم مواطنون دأبوا على مقاطعة الانتخابات كقرار ذاتي فردي.

وعموما، تتحكم في السلوك الانتخابي باعتباره سلوكا إنسانيا اجتماعيا سياسيا عوامل تضبطه وتدخل في تكوينه، ونظرا لتعدد هذه العوامل وتفرعها، فإننا نكتفي بذكر الأهم منها. وهي كما يلي:

1- المحددات السياسية: هي مجموعة العوامل ذات الطابع السياسي التي تتدخل في تحديد وتشكيل السلوك الانتخابي والتأثير فيه. وتتمثل في:

أ- الثقافة السياسية: يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الثقافة على أنها: "الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع".[26]

كما يعرفها "كلايد كلوكهون" (Clyde Kluckhohn) بأنها: "أسلوب الحياة العامة للمواطنين والتراث الاجتماعي الذي يستمده الفرد من جماعته، كما أن الثقافة هي ذلك الجزء من البيئة الذي يخلقه الإنسان". ويتفق أغلب علماء الاجتماع على أن الثقافة تؤثر في الفعل الاجتماعي ولكنها لا تقرره كليا، فهي متغير واحد من بين متغيرات عديدة مؤثرة في السلوك الإنساني.[27]

إن مفهوم الثقافة السياسية يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة، إذ أن ظهوره يرجع إلى عام 1956 عندما استخدمه الأستاذ الأمريكي"غابريال ألموند" (G. Almond).[28]

ويذهب "جيمس أندرسون" (James Anderson) إلى اعتبار أن الثقافة السياسية هي جزء من ثقافة المجتمع، والتي تتضمن المعتقدات والقيم والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وطبيعة العلاقة الموجودة بين المواطن والحكومة، وتنتقل الثقافة السياسية من جيل لآخر عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي يتعلم من خلالها الأفراد بتفاعلهم مع الأشياء والأصدقاء والمعلمين والقادة السياسيين، حيث أن الثقافة السياسية التي يحصل عليها الفرد تصبح جزءا من سيكولوجيته ويترجمها إلى سلوك حياتي.[29]

أما "فيليب برو" (P. Braud) فيعرف الثقافة السياسية على أنها: "مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهوياتها. إنها تسمح إذن لكل منهم بتحديد موقعه في المجال المعقد للسياسي، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه: سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو سلوكه كناخب أو مكلف بدفع ضريبة، إلخ...".[30]

وتعد الثقافة السياسية جزءا من الثقافة العامة، وعليه فإننا نجد تداخلا كبيرا بين المفهومين، و يعكس ذلك التراث العلمي الذي يوضح لنا أن العلماء اهتموا بشكل واضح بمفهوم الثقافة الكلي، معتبرين أن الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية (Subculture)، وإنها تتأثر بالثقافة الأشمل، لذلك نجد "دونالد ديفين" (D. Devine) يقول إن الثقافة السياسية ليست هي كل ثقافة المجتمع، وإنما هي الجانب السياسي من ثقافات المجتمع.

ويرى "موريس ديفرجيه" (Maurice Duverger) بأن الثقافة السياسية يقصد بها بصورة عامة: "الجوانب السياسية للثقافة، باعتبارها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة"، كما يرى أنه من الضروري أن تحدد باختصار الجوانب السياسية للثقافة، وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفا كاملا أو فرعا متخصصا في علم الاجتماع ككل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى كثير من الخلط والغموض حول كلمة الثقافة السياسية، ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة، ولاسيما أن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية.

كما يقصد بالثقافة السياسية، مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما، وتميزه عن غيره من المجتمعات، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل، وترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقا يطلق عليها التنشئة السياسية، التي يقصد بها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، وهكذا تصير الثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك السياسي للمواطن.[31]

وقد أكد "غابريال ألموند" (G. Almond) وزميله "سيدني فيربا" (S. Verba)، أن لكل نمط ثقافي علاقة مع بناء سياسي، وتبعا لذلك فقد حددا ثلاثة أنماط مختلفة للثقافة السياسية تقابلها ثلاث بناءات سياسية: ففي حين أن الثقافة الدعائية أو الضيقة ترتبط بالبناء الاجتماعي التقليدي غير المركزي، فإن ثقافة الخضوع السياسي ترتبط بالبناء السياسي التسلطي المركزي، أما ثقافة المشاركة فإنها بكل وضوح ترتبط ببناء النظم السياسية الديمقراطية، حيث أن عملية المشاركة السياسية تعد عنصرا هاما في إطار العملية الديمقراطية، إضافة إلى أنها عنصر من عناصر المواطنة.[32]

فالأفراد الذين لديهم مستوى تعليمي محدود يتشاطرون بشكل خاص في أغلب الأحيان الرأي القائل بأن السياسة تتناول أمورا معقدة جدا على الفهم، وينجم عن ذلك شعور بعدم أهلية المواطنين يثبط من همتهم على المشاركة السياسية النشيطة.[33]

وعليه يمكن أن نقول بأن الثقافة السياسية تؤثر في السلوك الانتخابي من خلال: [34]

1- جعل الفرد على قدر من الوعي والمعرفة والإدراكات والقناعات السياسية التي تمكن الناخب من الاختيار العقلاني بعيدا عن أي ترغيب أو ترهيب.

2- تؤثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي للفرد من خلال جعله يعمل دائما على الموازنة بين المعايير التي تفرض عليه، وقيمه ومعتقداته السياسية.

3- تجعل المواطن يتحرر من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الجهوية (الولاءات القبلية وغيرها) عند الإدلاء بصوته.

لذلك، وعلى الرغم من المزايا الناتجة عن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع في العالم العربي، وفي الجزائر تحديدا، تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث أن توجه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية يعرف نوعا من الاختلال، فتكون هذه المشاركة إما مشاركة منعدمة أو شكلية، وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة في قبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية واعتبار محاولاتهم لنيل حقوقهم تلك أعمال غير مشروعة.[35]

إن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية ينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبني على أسس مصلحية وانتخابية، من خلال الممارسات القبلية والجهوية والزبائنية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية في التغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية والإقبال على النشاطات السياسية. كما أن ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل هذه الأخيرة تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتدادا للسلطة، مما أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا العنف والسخط اتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب الأرسيدي والأفافاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها.[36]

وتعود أسباب حدوث هذه الأزمة إلى ما يلي:

- الجهل والأمية وانتشار الفقر.
- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية (مواطنين لا مبالين أو خائفين).
- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.
- اللامبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني).
- العزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية).[37]

أما عزوف الكثير عن المشاركة السياسية لأسباب أو أخرى، من بينها أن الفرد قد يفقد الشعور بالانتماء للمجتمع، أو أنه يتأثر بأصدقائه أو جيرانه، أو كأن يرى بأن العمل السياسي لا جدوى منه، وأن نتائجه غير مؤكدة أو غير مفيدة للمجتمع، أو نظرا لغياب عامل الإثارة و الجدية كأن يرى في الانتخابات مثلا مجرد سيناريو أو ديكور لا طائل من ورائه، أو يتأثر بالمناخ السياسي العام الذي قد يتسم بالخمول والركود، وهذه كلها عناصر نابعة من الثقافة السياسية بشكل عام.[38]

ويدخل في إطار مفهوم المجتمع المدني مجموع الجمعيات والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، غير أنه وعلى المستوى المحلي، يكاد هذا التنظيم أن يكون منعدما، حيث أن هذه التنظيمات لا تلعب بشكل جلي دور الوسيط بين المجتمع والسلطة الحاكمة أو الدولة كما هي الحال بالنسبة للمجتمعات المدنية في الدول الغربية، وهذا على اعتبار أن مجتمعنا المحلي مجتمع قبلي عشائري.[39]

لقد أصبح دور المجتمع المدني على المستوى المحلي محدودا جدا ويقتصر على بعض المبادرات الفردية التي غالبا ما تخضع للسلطة الحاكمة وتنعدم لديها الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وعدم الشفافية في التسيير، وحب الزعامة والظهور السياسي.[40]

إن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر تظهر في تفضيل الحلول الفردية وعدم الإيمان بالقدرة على الفعل الجماعي، وهي ظاهرة مستشرية لدى أكثر من جيل من الجزائريين، إذ أصبح هناك إنسان جزائري غير مبال لا يهتم إلا بنفسه وبمشاكله الشخصية، لا ينخرط في الأحزاب التي غادر ساحتها ولا يثق في أ ي خطاب، لأن هذا وتلك جميعها كذب عنده و"فستي" (هراء).[41]

ب- التنشئة السياسية: إن الإنسان كائن سياسي بفطرته، وقد يكون السبب في ذلك وجود المجتمع الإنساني الذي يكون الدافع إلى وجوده إما غريزي أو بحكم العادة أو الحاجة أو حتى الاختيار الذي دفع الإنسان إلى تكوين المجتمعات منذ آلاف السنين، وسواء قبل الإنسان أو رفض فإنه ينتمي إلى نظام سياسي، فالإنسان كما يشير أرسطو "كائن سياسي" (Political Animal)، ولا يتحقق الانخراط في العمل السياسي إلا عن طريق مجموعة من الوسائط التي تتمثل في عملية التنشئة السياسية، ونجد أن المشاركة السياسية - سلبا وايجابا- تعكس أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية بكل المصادر المشاركة في هذه العملية من تعليم، إعلام، نظام سياسي، اجتماعي، ... إلخ.

فبقدر ما تكون عملية التنشئة السياسية للأجيال بقدر ما تكون المشاركة إيجابية، والثقة السياسية في الحكومة والنظام والكفاءة السياسية مما يدعم الشعور القومي، ويزيد الولاء الوطني ويعمق الإحساس بالمسئولية نحو المجتمع.

ويعرفها "مولود زايد الطبيب" بأنها: "تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية، وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع، وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية".[42]

ويعرفها "هربرت هايمان" (H. Hyman) وهو من الرواد الباحثين في التنشئة السياسية في كتابه المعنون ب"التنشئة السياسية": "مجموعة الأنماط الاجتماعية التي يتعلمها الفرد من مؤسسات المجتمع وتساعد على التعايش مع المجتمع". كما يعرفها "ريتشارد داوسن" (R. Dawson) على المستوى الفردي بأنها: "العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، ومعارفه، ومشاعره، وتقييماته البيئية، ومحيطه السياسي، كما أن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل)، من خلالها من النضوج سياسيا، وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية".[43]

وبالنسبة للمنظور الخاص بالجماعة تعرف التنشئة السياسية بأنها: "العملية التي من خلالها يكتسب المواطنون آراءهم والتي تتراكم، وتعمل بطرق وأساليب يكون لها نتائجها على الحياة السياسية للمواطن".[44]

وهناك مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتولى مهمة التنشئة السياسية نذكر منها: الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، المسجد، الجيش،...وغيره من المؤسسات.

ويترتب على التنشئة السياسية نوعان من الأفراد:

الأول: يتمتع بالوعي السياسي أي ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي، كذلك وعيه بالمناخ السياسي الذي يعيش فيه ويستفيد من وجوده به.

الثاني: يتمتع بما يسمى المشاركة السياسية، ويقصد به حرص الفرد على أن يقوم بدور ايجابي في الحياة السياسية من خلال الممارسة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للانتخابات أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المؤسسات الوسيطة.

وعليه فإن غرس الوعي السياسي هو أحد أهم أهداف التنشئة السياسية، والذي قد يترجم في صورة سلوك سياسي ما مثل السلوك الانتخابي، فجوهرها الحقيقي يتمثل فيما تقدمه وما تقوم به من دور في تشكيل السلوك السياسي للفرد والتأثير عليه، من خلال تدخلها في تكوين الآراء والقيم والاتجاهات لديه والتي تعتبر استعدادات كامنة تؤدي إلى استجابات سلوكية محددة.

ويرى "سعد الدين إبراهيم" أن: "المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعل لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، فبقدر ما تكون الدولة تعبيرا أميناً عن مجتمعها، بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السليمة المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أو الجماعية من خلال مؤسساتهم".[45]

وبهذا يتضح أن التنشئة السياسية هي محدد أساسي في المشاركة السياسية عموما والمشاركة الانتخابية خصوصا، وهي بالتالي تعد أحد المحددات الرئيسية للسلوك الانتخابي للمواطن.

ت- الحملة الانتخابية: ويقصد بها قيام الأحزاب والمرشحين أو وكلائهم بالإشهار والتسويق والدعاية لمرشحيهم أو لأنفسهم أمام الناخبين قصد التأثير عليهم ومن ثم محاولة استمالتهم وكسب أصواتهم، من خلال الاحتكاك المباشرة بهم وعرض البرامج عليهم وتقديم الوعود إليهم والاستماع إلى انشغالاتهم، وهي تجري قبل إجراء الانتخابات، وذلك في مدة محددة بموجب القوانين الانتخابية لكل دولة، ويسمح فيها باستعمال مختلف الأساليب والوسائل المشروعة: وسائل الإعلام السمعية والبصرية والصحافة المكتوبة وشبكات التواصل الاجتماعي والتجمعات الشعبية واللقاءات الجوارية وغيرها، غير أن المشرع الجزائري وضع بعض القيود، ولعل أهمها ما ورد في المادة 52 فقرة 4 من الدستور في نسخته المعدلة سنة 2016: "لا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي".[46]

إن الحملة الانتخابية تلعب دورا هاما في توجيه وتحديد سلوكيات الأفراد، نظرا لما تقدمه من معلومات للناخبين حول المترشح أو الحزب وبرنامجه وغيرها من التفاصيل التي كانوا يجهلونها، ومن ثم تظهر أهمية العامل المعرفي باعتبارها من محددات السلوك الانتخابي.

2- المحددات التنظيمية والقانونية:

هناك عدد من المحددات ذات الطابع التنظيمي والقانوني، والتي تتمثل في:

أ- طبيعة النظام الانتخابي: عرفت "بيبا نوريس" (Pippa Norris) النظام الانتخابي بأنه:" أداة تحدد كيفية حساب الأصوات وتحويلها إلى مقاعد"، كما عرفه الباحث الفرنسي"كريستوف بروكي" (C .Broquet) على أنه:"مجموعة القواعد التي تنظم عملية الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات و تحويل تلك الأصوات إلى مقاعد".[47]

إن النظام الانتخابي يلعب دورا هاما في دفع الناخبين إلى التوجه إلى صناديق الانتخاب، إذ من شأنه أن يشجع على المشاركة الانتخابية ببساطة إجراءاته ووضوحها وشفافيتها ومرونتها، ومن شأنه أن يزيد من نسبة الامتناع والعزوف الانتخابي بتعقيداته وغموض إجراءاته، كما أن تأثيره لا يقتصر على توزيع المقاعد فقط، بل يؤثر كذلك على السلوك الانتخابي ويظهر ذلك في توزيع الأصوات، فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في نظام الأغلبية أو التمثيل النسبي، وفي نظام الاقتراع بدورة واحدة أو بدورتين، إذ أن سلوك الناخبين إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي.[48]

ب- طبيعة الانتخابات: جرت العادة في الجزائر على أن نسبة المشاركة في الانتخابات تتغير تبعا لطبيعة هذه الانتخابات محلية أو تشريعية أو رئاسية، إذ أن الانتخابات الرئاسية عادة ما تشهد نسب مشاركة مرتفعة مقارنة مع الانتخابات المحلية والتشريعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح تغير نسبة المشاركة في الإنتخابات حسب طبيعتها في الجزائر

الانتخابات الرئاسية	النسبة	الانتخابات التشريعية	النسبة	الانتخابات المحلية	النسبة	
					بلدية	ولائية
1995	% 75,35	1991	% 59,00	//	//	//
1999	%60,25	1997	%65,60	1997	% 65,21	% 65,21
2004	%58,07	2002	%46,06	//	//	//
2009	%74,11	2007	%35,65	2007	% 44,09	% 43,47
2014	%50,70	2012	%43	2012	% 44,26	% 42,92
//	//	2017	%35,37	//	//	//

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على النتائج الصادرة في الجرائد الرسمية

إن هذا الجدول يعطي صورة عن وجود تغير في السلوك الانتخابي للناخبين في الجزائر حسب طبيعة الانتخابات، فالانتخابات الرئاسية تستقطب مشاركة عالية مما يعني ارتفاع معدلات التصويت فيها أكثر من أي انتخابات أخرى، وعادة ما يفسر ذلك بكون أن هذه الانتخابات تخص أعلى هرم السلطة، وذلك بالنظر إلى أهمية منصب الرئيس الذي يعتبر في بعض الأنظمة كالنظام الجزائري، ذو الطابع الرئاسوي، صانع ومصدر ومنفذ السياسات العامة.

وعموما لا يقتصر الأمر بالنسبة لارتفاع نسب المشاركة الانتخابية في الرئاسيات على الجزائر فحسب بل تشمل مجتمعات أخرى، فعلى سبيل المثال تعرف الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية نسب مشاركة أكبر من الانتخابات الخاصة بالكونجرس، هذه الأخيرة تعرف دائما نسبا ضئيلة ففي سنة 1988 عرفت الانتخابات الرئاسية الأمريكية نسبة مشاركة قدرت ب 50,2 % في حين لم تتجاوز نسبة المشاركة في انتخابات الكونجرس 35 %. [49]

وعادة ما تفسر الدراسات المتعلقة بالسلوك الانتخابي هذه الظاهرة بأن الدعاية في الانتخابات الرئاسية تركز على قضايا عامة تهم كافة المواطنين مما يؤثر في سلوكهم ويدفع غالبيتهم إلى المشاركة فيها.

ويرى الأستاذ "عبد الناصر جابي" أن هناك مقاربتان سائدتان في دراسات علم اجتماع الانتخابات تركز الأولى على ما يمكن تسميته بالمدى الطويل، لنصل في حالة الانتخابات بالجزائر إلى بعض النتائج التي توصلت لها هذه المقاربة التاريخية، ومن بينها أن نسبة المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات كانت على العموم وكقاعدة عامة دائما ضعيفة لاقتناع المواطن أنها انتخابات من دون رهانات فعلية ومحسومة سلفا وأن الجزائري- حتى لا نقول مواطن - الريفي والكبير في السن والأقل تعليما والمرأة كان دائما "أكثر مشاركة" في هذا النوع من الانتخابات، من المواطن الساكن بالمدن الكبرى والمتوسطة والمتعلم والشاب الذي تحول إلى مقاطع فعلي إلى الانتخابات، لا يشارك فيها ولا يهتم بيومياتها إلا كاستثناء وليس قاعدة.

كما تخبرنا هذه المقاربة التاريخية أن سكان منطقة القبائل مثلا عادة ما يقاطعون الانتخابات ولا يشاركون فيها إلا بنسب ضعيفة، عكس مناطق الهضاب العليا والصحراء وحتى المناطق الحدودية. ومنطقة القبائل يقل فيها تدخل الإدارة، مما يجعل نتائجها أقرب للحقيقة من المناطق الأخرى التي يقل فيها تدخل المواطن وتسيطر على تنظيمها الإدارة بشكل فج. [50]

ويرى "ناصر جابي" كذلك أن الانتخابات في المدن الكبرى كالعاصمة تختلف عنها بالمدن الداخلية وفي الأرياف والبوادي، حيث أن أرقام الانتخابات المختلفة تبين أن المدن الكبرى تنتخب أقل بينما تزداد نسب المشاركة في مدن الهضاب والجنوب أكثر، وقد برر ذلك بعدة اعتبارات سوسيولوجية، فقد أوعز ضعف نسبة المشاركة في المدن لحدوث تغيير في سلوك الأشخاص الذين أصبحوا يميلون إلى الانفرادية أكثر فأكثر عكس المواطن في الريف الذي مازال يفكر تفكيرا جماعيا، وبالتالي فإن الجماعة التي ينتمي إليها هي التي تختار وتنتخب.

كما يرى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت المشاركة في الانتخابات، مركزا على المتغيرات الاجتماعية الأخرى التي تؤثر في الفعل الانتخابي مثل تعامل المرأة مع الانتخابات الذي يختلف عن تعامل الرجال بالنظر إلى التطور الكبير الذي حققته المرأة في مجتمعها مقارنة بالستينات والسبعينات.[51]

3- المحددات الاجتماعية والاقتصادية:

هناك عدد من المحددات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، ولعل أهمها ما يلي:

أ- الولاء القبلي: إن المتأمل للعملية السياسية يلاحظ مدى تلاحم، وفي أحيان تصادم كل ما هو تقليدي مع ما هو حديث، فالانتخابات مثلا، وعلى المستوى المحلي على وجه الخصوص، تصطدم ببنيات ذهنية قبلية وتصرفات تمليها الانتماءات العشائرية، بحيث تؤثر في عملية "ديمقراطية" هذه الانتخابات، فلا يمكن بذلك لأفراد قبيلة ما أن يتنصلوا من قبليتهم وقيمهم التقليدية ليمارسوا الديمقراطية على وجهها الحديث، خاصة إذا سيطرت عليهم فكرة انتمائهم القبلي وترسخت جذورها في ذهنياتهم، أو كان خضوعهم للمحترفين (الأحزاب والمرشحين، والقادة ورؤساء القبائل والعشائر وأعيان المجتمع) واضحا.

إن الخطاب التقليدي القائم على القبلية والعشائرية هو الذي يحدد سلوك الناخبين، وهذا زيادة على عمليات الزبائنية التي تتم بين المرشحين والناخبين، دون إيلاء أدنى اهتمام سياسي لبرامج الأحزاب والمترشحين.

إن الزبائنية عبارة عن نسق (système) يقتضي أن يعمل الزعيم (المرشح تحديدا) هو شخصيا أو بواسطة وسطاء أو حلفاء، على مبادلة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإدارية بالولاء السياسي والدعم من طرف المتحزبين أو الأتباع، وتتلخص هذه المعادلة في: (ولاء= خدمات = تصويت= سلطة). يجب على المرشح، لكي يتمكن من تجسيد هذه المعادلة، أن يتمتع بنفوذ واسع في الحقل السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي (الخدماتي) والديني والطائفي إلى جانب الاستقطاب العائلي (أو العشائري) والمناطقي الجغرافي.[52]

طبيعة المجتمع المتميز بسيطرة بنى قديمة ترتكز على علاقات القرابة، والجهوية، والمحسوبية وجميعها ظواهر تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية، كما تمنع ظهور نخب سياسية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية المؤسساتية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للمجتمع والدولة، وليس نزوات فردية، أو مصالح فئوية ظرفية وضيقة الأفق.

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب مفهوم المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وبإرادة حرة، ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني. وفي المقابل يعامل من قبل مؤسسات الدولة وأجهزتها من هذا المنطلق، إذ تجدها حريصة على حقوقه المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتتبارى في خدمته ونيل رضاه. بينما تتميز الأوضاع في مجتمعنا بعكس ذلك تماما، بحيث أن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجوده المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات، كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بنفس المنطق؛ أي باعتباره عضوا في قبيلة، أو عشيرة، أو من جهة محدد ة. ويستمد الفرد قيمته، ويحصل على امتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها، وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبائنية التي تحكم شؤون الدولة، وتحدد ميزان القوة بين مختلف الأطراف داخل المجتمع عموما.[53]

ب- الأمية: يعتبر مشكل الأمية من العوامل السوسيو-اقتصادية التي تدخل في تحديد السلوك الانتخابي، فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمية، قد تهمل الانتخابات ولا توليها اهتماما نظرا لضعف ثقافتها ومستواها العلمي، فتتسبب هذه الأخيرة في انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية، كما من الممكن أن تؤدي لمشاركة غير فعالة وغير واعية أي أداء غير عقلاني.[54]

وفي الجزائر ورغم تراجع نسبة الأمية بشكل كبير وزيادة أعداد ونسبة المتعلمين فإن هذا لا ينفي وجود نسبة معينة تجهل تماما ما يحدث في الحقل السياسي والانتخابي، بسبب ضعف مستواها التعليمي، كما لا تنفي وجود نسبة من المتعلمين لا تولي العملية السياسية والانتخابية اهتماما، على اعتبار أنها لا تدخل ضمن اهتماماتها، وفي هذه الفئة تشيع ظاهرة اللامبالاة السياسية، وفي كلتا الحالتين سيتميز السلوك الانتخابي بالامتناع غير العقلاني أو التصويت غير العقلاني، وستكون أسس الاختيار للفئة الأولى هي: القرابة، الولاءات القبلية، الشخصية التي ترددت كثيرا عليهم، سواء من خلال (الصور، أو التلفزيون، أو الزيارات)، أي الشخصية المعروفة شكلا لديهم.[55]

ت- الفقر: يعتبر عامل الفقر محددا لأداء المواطن الانتخابي، مما يجعله يبدي سلوكا معينا، فالمواطن الفقير قد لا يكترث لمجريات الحقل السياسي عامة والانتخابي على وجه الخصوص نظرا لأن جل اهتمامه منصب حول كسب قوت يومه، كما أنه لا يمكن أن نتجاهل فئة من الفقراء خاصة المثقفة قد تطمح وتتفاعل بالعمليات الانتخابية، التي تعد إحدى الآليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن حلول للآفات التي تعاني منها، وفي المقابل قد يعاني أصحاب الطبقات الثرية نفس الخلل على اعتبار أن ثراءهم يلهيهم عن السياسة، أو العكس تماما أي الاهتمام بالسياسة بحثا عن مكاسب أكثر وتوسيع أكبر.[56]

خاتمة:

وفي الأخير، وانطلاقا مما سبق، يمكن تجاوز محنة أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، والتأثير بالإيجاب على السلوك الانتخابي، من خلال العمل على:

1- الابتعاد عن كل العمليات والخروقات التي من شأنها التشكيك في نتائج مختلف الانتخابات.
2- أخلقة العمل السياسي من خلال وضع حد لتدخل المال المشكوك في مصادره "الشكارة" في العملية السياسية وخصوصا الإنتخابات، من أجل إضفاء مصداقية أكثر على العمل والنضال السياسيين.
3- تفعيل منظمات المجتمع المدني، من خلال تبسيط إجراءات إنشاء الجمعيات، وتسهيل نشاطها.
4- تعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطنين من خلال الإنصات إلى آرائهم وإشراكهم أكثر في صنع القرارات.
5- تفعيل دور وسائل الإعلام وإتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها، في كنف احترام الدستور ومختلف القوانين المنظمة للعمل الإعلامي والسياسي، وهذا بغية ترويج الثقافة السياسية وتطويرها.
6- العناية بالتنشئة السياسية وجعلها عملية دائمة ومستمرة، مما من شأنه تعميق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والولاء للوطن وخدمته.
7- العمل على إيجاد تنمية حقيقية ومستدامة وبكل أبعادها المختلفة بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الوعي السياسي وزيادة الاهتمام لدى المواطنين بالشأن السياسي العام، وبأهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة أو التأثير عليها.

الهوامش :

1. الجمعي قبوج، **السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية لعينة من الناخبين بولاية باتنة خلال الانتخابات الرئاسية 2009**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2009-2010، ص ص. 1-2.
2. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص. 149.
3. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، تر. محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص ص. 321-322.
4. عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، ج. 2، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 17.
5. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**، الجزائر: د.د.ن، 1997، ص. 127.
6. عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005، ص. 94.
7. علي السلمي، **السلوك الإنساني في الإدارة**، القاهرة: دار غريب للطباعة، د.س.ن، ص ص. 21-22.
8. الجمعي قبوج، مرجع سابق، ص. 24.
9. عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص. 15.
10. الجمعي قبوج، مرجع سابق، ص. 22.
11. سويم العزي، **علم النفس السياسي: قراءة تحليلية نقدية**، عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص. 158.
12. - حمدي عبد الرحمان حسن، **التحولات المعرفية في علم السياسة: النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة**، في: فتحي حسن ملكاوي (محرر)، **نحو نظام معرفي إسلامي**، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2000، ص. 397. ولمزيد من التفصيل حول المدرسة السلوكية في علم السياسة، أنظر المراجع التالية:
- محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 252.

- Robert Dahl, "**The Behavioral Approch in Political Science**", The American political science review, Vol. 55, N° 4, December 1961, pp. 763-772.

- David Easton, "**The New Revolution in Political Science**", The American political science review, Vol. 63, N° 4, December 1969, pp. 1051-1061.

13.Pierre Brechon, "**Comportements et attitudes politiques**", Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 2006. look online available from: http:// www. Puf.fr. pp. 9-10.

14. ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص ص. 40-41.
15. Pierre Brechon, op,cit., p. 13.
16. سمير بارة وسلمى الإمام، **"السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم، الأنماط والفواعل"**، دفاتر السياسة والقانون، عدد 1، جوان 2009، ص. 35.

17.Philippe Veitl, "**Territoire du politique: lecture du tableau politique d'André Siegfried**", politix, Vol. 8, N° 29, 1995, p. 103. Voir aussi:

- Dominique Chagnollaud, **Science politique: élément de sociologie politique**, Paris: Dalloz, 2004, p. 160.

18.Yves Lacoste, **La géopolitique et le géographe**, Paris: Choiseul Editions, 2010, pp. 8-11.

19. سمير بارة وسلمى الإمام، مرجع سابق، ص. 36.

20.Larry M. Bartels, **"The Study of Electoral Behavior"**, The Oxford Handbook of American Elections and Political Behavior, August 2008, look online available from: http:// www.oxfordhandbooks.com, pp. 5-9.

21.Pippa Norris, "**Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior**", Cambridge: Cambridge University Press, 2004, pp. 96-97.

22.Max Visser, **"Five Theories of Voting Action: Strategy and Structure of Psychological Explanation"**, Political Science and Research Methods, 1998, pp.61-72. http://purl.utwente.nl/publications, Visited: 20/05/2014.

23.Rui Antunes, **"Theoretical Models of Voting Behaviour"**, Exedra, N° 4, 2010, pp. 157-158.

24.Denis Lindon et Pierre Weill, **"Le choix d'un député"**, Revue Française du Marketing, N° 229, Décembre 2010, p.p. 86-87.

25. الجمعي قبوج، مرجع سابق، ص ص. 139-140.

26. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج.1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص. 844.

27. جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، تر. عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص. 46.

28. سمير بارة، **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه: دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري – تيزي وزو**، مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص. 107.

29. جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص. 46.

30. فيليب برو، مرجع سابق، ص. 213.

31. مولود زايد الطبيب، **علم الإجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من إبريل، الزاوية، 2007، ص ص. 182-183.

32. نفس المرجع، ص. 186.

33. فيليب برو، مرجع سابق، ص. 215.

34. الجمعي قبوج، مرجع سابق، ص. 79.

35. صونية العيدي، **المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر: الانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 أنموذجا – دراسة ميدانية في مدينة بسكرة**، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محنمد خيضر، بسكرة، 2004-2005، ص. 86.

36. عبد العالي عبد القادر، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات"، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16 و17 ديسمبر 2008.

37. عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص ص. 38-39.

38. محمد السويدي، مرجع سابق، ص ص. 161-162.

39. جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، تر. إلياس حنا، ط. 2، بيروت: منشورات عويدات، 1997، ص. 51.

40. حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين :بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص. 172.

41. عبد الناصر جابي، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 28.

42. مولود زايد الطبيب، **التنشئة السياسية: دورها في تنمية المجتمع**، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001، ص. 11.

43. مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص. 159.

44. محمود السيد أبو النيل، **علم النفس السياسي عربيا وعالميا**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص. 179.

45. سعد الدين إبراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، عمان: منتدى الفكر العربي، 1988، ص. 186.

46. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016، ص. 12.

47. سويقات عبد الرزاق، **إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص. 34.

48. سمير بارة، مرجع سابق، ص. 137.
49. نفس المرجع، ص. 143.
50. عبد الناصر جابي ..... **رئاسيات 2014 ...بين الاتجاهات العامة والحدث:**
زيارة للموقع تمت يوم:2014/06/07 على: 22:30 http://www.elwatandz.com/articles/12811.html
51. الظاهرة الانتخابية في الجزائر ما زالت تفتقد إلى البعد الأكاديمي، موقع جريدة النهار: زيارة للموقع تمت يوم: 2014/06/07 على: 22:00
/http://www.ennaharonline.com/ar
52. منصور مرقومة، **"المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر: بين الواقع والنظرية"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص ص. 304-305.
53. العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 191 جانفي 1995، ص ص. 83-94.
54. سمير بارة، مرجع سابق، ص. 149.
55. نفس المرجع، ص. 153.
56. نفس المرجع، ص ص. 149-150.